Cour Pénale Internationale
International Criminal Court

المحكمة الجنائية الدولية

مكتب المدعي العام

الإحاطة الإعلامية الأسبوعية الصادرة عن مكتب المدعي العام

8-14 حزيران/يونيو 2010 - العدد رقم (41)

العناوين الرئيسية:

- في لجنة العقوبات، تم مناقشة تدوين اسمي هارون وكوشيب على قائمة عقوبات القرار رقم 1591، ص 2.

أبرز وقائع الأسبوع:
المدعي العام إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة: وسائل ضمان امتثال السودان لقرارات مجلس الأمن بين أيديكم

11 حزيران/يونيو – وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 1593، أطلع المدعي العام مورينو اوكامبو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على نشاطات مكتب المدعي العام بشأن الوضع في دارفور، السودان.

في إشارة إلى قرار الدائرة التمهيدية "لإبلاغ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن عدم تعاون جمهورية السودان" مع المحكمة في القضية المرفوعة ضد هارون وكوشيب؛ والتي أثبتت بأن السودان لا يمتثل إلى قرار مجلس الأمن رقم 1593، شدد المدعي العام على: "*أن الوسيلة لضمان امتثال السودان لالتزاماته بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1593 هي من صلاحيات هذا المجلس. (...) وآمل أن يقر هذا المجلس بقرار القضاة ويُتابعه في الفترة من الآن إلى موعد تقريري المقبل في كانون الأول/ ديسمبر 2010*".

أكد المدعي العام أن الجرائم المرتكبة ضد المدنيين وجرائم الجنس، وإعاقة المساعدات الإنسانية لا تزال تحدث دون هوادة في دارفور: "*إن جرائم الإبادة مستمرة*".

حث المدعي العام أعضاء المجلس على التأكد من إلقاء القبض على أحمد هارون وعلي كوشيب وأن يكون ذلك طلباً متناسقاً من هذه المنظمة في جميع الأوقات، وذلك من خلال ممثليه ومبعوثيه في السودان باعتباره شرط حاسم لضمان السلام والاستقرار في دارفور.

وأشار المدعي العام إلى أن خبرة هارون في تعبئة واستخدام المليشيات لمهاجمة المدنيين قد تم استخدامها في السابق في جنوب السودان، ثم في دارفور وبعد ذلك في أبيي، على الحدود بين الشمال والجنوب. وإنه الآن على استعداد لتقديم خدماته مرة أخرى في جنوب وشمال كُردُفان. عادة، يقوم الهاربون من العدالة بالاختباء، ويتعين على المدعين العامين الكشف عن أماكن وجودهم. ليست هذه هي الحال هنا، حيث يشغل أحمد هارون حاليا منصب حاكم ولاية جنوب كُردُفان وينبغي إلقاء القبض عليه قبل أن يرتكب جرائم جديدة في منصبه الجديد.

وكان المدعي العام قد أجرى مشاورات مع كل من أعضاء مجلس الأمن بمفردهم. واجتمع أيضا مع آلان لو روا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ومع تاي دروك زيريهون، من قسم الشؤون السياسية ومع باتريشيا أوبريان، وكيلة الأمين العام للشؤون القانونية لمناقشة قطع الاتصالات غير الضرورية مع الأفراد الذين يخضعون إلى مذكرات القبض. وناقش المدعي العام مع الممثلة الخاصة للأمين العام لضحايا العنف الجنسي في النزاعات،

مارغو فالستروم، مسألة جرائم الجنس والجرائم الجنسية في قضايا المحكمة، بما في ذلك العنف الجنسي القائم في دارفور، فضلا عن الذكرى السنوية العاشرة المقبلة لقرار مجلس الأمن رقم 1325.

I- التحقيقات والملاحقات القضائية

خلال الأسبوع، عرض مكتب المدعي العام 10 ملفات في القضايا المختلفة كما قام بـ 3 مهمات إلى 3 دول.

1-1- الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

في نيسان/أبريل 2004، أحالت جمهورية الكنغو الديمقراطية هذه الحالة إلى المحكمة. وفي حزيران/يونيه 2004، باشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في الحالة؛ مركزاً على منطقة إيتوري حيث ارتكبت المجموعات المسلحة الرئيسية أكثر الجرائم خطورة. وقد أصدرت المحكمة أربع مذكرات اعتقال بحق كل من توماس لوبانغا ديالو و بوسكو نتاغاندا، قائدي ميليشيا اتحاد الوطنيين الكنغوليين، وجيرمان كاتنغا وماثيو نغودجولو شوي، قائدي الجبهة الوطنية لوحدة الأراضي وقوات المقاومة الوطنية في منطقة إيتوري. في 26 كانون الثاني/يناير 2009، بدأت محاكمة توماس لوبانغا ديالو. في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، بدأت محاكمة كل من كاتنغا وماثيو نغودجولو شوي. ولا يزال بوسكو نتاغندا طليقاً. في أيلول/سبتمبر 2008، أعلن مكتب المدعي العام عن بدء تحقيقاته حول الجرائم المزعومة في مقاطعة كيفو.

1-2- الحالة في يوغندا

في كانون الثاني/يناير 2004، أحالت يوغندا هذه الحالة إلى المحكمة. وفي تموز/يوليه 2004، باشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في الحالة. وأصدرت المحكمة خمس مذكرات اعتقال بحق خمسة من كبار قادة جيش الرب للمقاومة؛ هم: جوزيف كوني، فينسنت أوتي (يُدعى أنه قُتل في عام 2007 بأمر من كوني)، أوكوت أودهيامبو، راسكا لوكويا (قُتل في 12 آب/أغسطس 2006، وتم سحب مذكرة الاعتقال الصادرة بحقه)، دومينيك أونجوين. ولم يُبَتْ بَعد في هذه المذكرات. منذ أوائل عام 2008، يُقال أن جيش الرب للمقاومة قتل أكثر من 1500 شخص، واختطف أكثر من 2250 شخص، وشرد ما يفوق تماماً الـ 300 ألف شخص في جمهورية الكنغو الديمقراطية وحدها. فضلاً عن ذلك، في غضون العام المنصرم، شرد جيش الرب للمقاومة أكثر من 80 ألف شخص كما قتل ما يُقارب الـ 250 شخصاً في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى.

1-3- الحالة في دارفور - السودان

أحال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هذه الحالة في آذار/مارس 2005. وباشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في حزيران/يونيو 2005. وقد صدرت ثلاث مذكرات قبض، ضد أحمد هارون وعلي كوشيب وعمر البشير، لم يبت بعد فيها. وصدرت أيضا ثلاثة أوامر استدعاء للحضور ضد بحر إدريس أبو قردة وعبد الله بندا أبكر نورين ومحمد صالح جربو جاموس. وقد استأنف الادعاء القرار الذي اتخذته الدائرة التمهيدية الأولى بالأكثرية بإسقاط تُهم الإبادة الجماعية من مذكرة توقيف الرئيس البشير. وفي 3 شباط/فبراير، قضت دائرة الاستئناف بأن قرار رفض اعتماد تُهم الإبادة الجماعية ضد الرئيس البشير كان خطأً قانونياً. لقد مَثَّلَ أبو قردة طَوْعاً أمام المحكمة بموجب أمر بالحضور. وبعد مُثُوله للمرة الأولى في 18 أيار/مايو 2009، سُمح له بمغادرة هولندا. وفي 19-30 تشرين الأول/أكتوبر 2009، عُقدت جلسة استماع لإقرار التُهم. وفي 8 شباط/فبراير 2010، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى قراراً رفض بموجبه اعتماد التُهم. وفي 15 آذار/مارس، طلب مكتب المدعي العام إذناً من الدائرة التمهيدية الأولى لاستئناف هذا القرار إلا أن الدائرة رفضت ذلك في 23 نيسان/أبريل. وسيقوم مكتب المدعي العام بتقديم أدلة إضافية. في 25 أيار/مايو أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى "قراراً يبلغ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن عدم تعاون جمهورية السودان" مع المحكمة في القضية ضد هارون وكوشيب.

10 حزيران/يونيو – أكدت فرنسا علنا بأنها طلبت تدوين اسمي أحمد هارون وعلي كوشيب على قائمة عقوبات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1591.

10 حزيران/يونيو – حثت منظمة هيومن رايتس ووتش أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على استخدام الإحاطة التي سيُقدمها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بشأن دارفور لتوجيه رسالة قوية إلى حكومة السودان للتعاون مع المحكمة وإلا واجهت إجراءات المجلس.

11 حزيران/يونيو – رحّب الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان بالتقرير الذي قدمه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مطالبا المجلس بالعمل بناء على استنتاجات التقرير وذلك بإصدار أوامر للعقوبات الموجهة ضد أفراد يُزعم بأنهم مسؤولون عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وإدانة استمرار ارتكاب جرائم في دارفور.

11 حزيران/يونيو – وصفت شيرين عبادي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام، إصدار مذكرة القبض ضد الرئيس البشير بأن له تأثيراً إيجابياً. وشددت على اعتقادها أنه إذا لم تكن المذكرة قد صُدرت، لربما كان الوضع في المنطقة اليوم أسوأ بكثير " *لقد أدرك أيضا طغاة آخرون أنه إذا انتهكوا حقوق الإنسان، فسيمثلون في نهاية المطاف للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية*". ودعت إلى ضرورة إلقاء القبض على الرئيس البشير في أسرع وقت ممكن، كما أعربت عن قلقها من تمكن البشير من زيارة العديد من البلدان دون أن يواجه الاعتقال. إذ قالت: " أي بلد تسمح بزيارة عمر البشير لها، تكون قد ارتكبت بذلك جريمة، كما أنه ينظر إليها بأنها شريكة في الجريمة".

11 حزيران/يونيو – قال سفير المكسيك للصحافة بعد إحاطة المدعي العام لمجلس الأمن أنه يوجد هناك اتفاق عام ضمن أعضاء المجلس على ضرورة تعاون الحكومة السودانية فيما يتعلق بقضية هارون وكوشيب. وأفاد سفير السودان عبد المحمود بأن أحمد هارون كان رجلاً صالحاً وصديقاً له وخادماً للسودان.

12 حزيران/يونيو – بعد زيارة استغرقت أربعة أيام إلى السودان، دعت مفوضة الاتحاد الأوروبي للتعاون الدولي والمساعدات الإنسانية والاستجابة للأزمات - كريستالينا جيورجييفا – إلى تخفيف الحظر شبه الشامل على السفر إلى المناطق النائية من جنوب دارفور وذلك للسماح لمنظمات الإغاثة بالوصول إلى المدنيين. وقد استشهدت المفوضة برفض 26 طلباً من أصل 30 طلباً كان قد قُدم مؤخراً من أجل الموافقة على رحلات برية.

14 حزيران/يونيو – عند إحاطة مجلس الأمن بشأن السودان، أشارت الولايات المتحدة وفرنسا والنمسا إلى إحاطة المدعي العام لمجلس الأمن وإلى قرار الدائرة التمهيدية بإخطار المجلس عن عدم تعاون حكومة السودان. وطالبت الدول الثلاث بالتعاون الكامل من جانب السودان وبإلقاء القبض على هارون وكوشيب.

1-4- الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

في كانون الأول/ديسمبر 2004، أحالت جمهورية أفريقيا الوسطى هذه الحالة إلى المحكمة. وفي أيار/مايو 2007، باشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في الحالة. لقد أصدرت المحكمة مذكرة اعتقال واحدة بحق جان بيير بيمبا غومبو للجرائم التي ارتُكبت في عامي 2002 و2003. وفي 12-15 كانون الثاني/يناير 2009، عُقدت جلسة استماع لاعتماد التُهم. وفي 15 حزيران/يونيه 2009، أصدرت الدائرة التمهيدية الثانية قرارها باعتماد التُهم. وفي 18 أيلول/سبتمبر، أُحيلت القضية إلى الدائرة التمهيدية الثالثة. وتم تحديد تاريخ 5 تموز/يوليه 2010 موعداً لبدء المحاكمة. في 27-28 نيسان/أبريل، عقدت دائرة المحاكمات جلسة سماع حول مقبولية القضية. في موازاة ذلك، يواصل مكتب المدعي العام في متابعة مزاعم الجرائم المرتكبة منذ نهاية عام 2005.

1-5- كينيا

في شباط/فبراير 2008، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في كينيا حول أعمال العنف التي أعقبت انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2007 – كانون الثاني/يناير 2008. في 9 تموز/يوليه 2009، أعلنت لجنة الشخصيات الأفريقية البارزة - المُشَكَّلة من قِبل الاتحاد الأفريقي برئاسة كوفي عنان – أنها سلمت مكتب المدعي العام مظروفاً مختوماً يتضمن قائمة بأسماء الأشخاص الذين يُزعم أنهم تورطوا في أعمال العنف؛ بالإضافة إلى مواد داعمة كانت لجنة واكي قد سلمتها في وقت سابق للسيد عنان. . وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ المدعي العام الرئيس كيباكي ورئيس الوزراء أودينغا أن جرائم ضد الإنسانية قد ارتُكبت وأن من واجبه التصرف في حال غياب الإجراءات القضائية الوطنية. وقد التزم كلاهما، الرئيس ورئيس الوزراء، بالتعاون مع المحكمة. وفي 26 تشرين الثاني، طلب المدعي العام من الدائرة التمهيدية الثانية السماح له بفتح تحقيق في الحالة، منوهاً إلى أنه تم قتل 1220 شخص؛ واغتصاب المئات – مع وجود آلاف أخرى من حالات الاغتصاب غير المُبلغ عنها؛ وتهجير 350 ألف شخص قسرياً؛ وإصابة 3561 شخص بجروح في خضم الهجمات المنهجية الواسعة النطاق التي شُنت على السكان المدنيين. في 31 آذار/مارس، أذنت الدائرة التمهيدية للمدعي العام ببدء تحقيق في الحالة يغطي الجرائم ضد الإنسانية المزعوم ارتكابها في غضون الأحداث التي وقعت خلال الفترة من 1 حزيران/يونيو 2005 إلى 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2009. في 8-12 أيار/مايو، قام المدعي العام بزيارته الأولى إلى كينيا وذلك منذ بدء التحقيق فيها.

10 حزيران/يونيو – أثنت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نافانيثيم بيلاي، على الدور الذي تقوم به المحكمة الجنائية الدولية في كينيا: "*إن مشاركة المحكمة الجنائية الدولية يشكل تطورا كبيرا في محاربة النقص الحالي شبه الكامل في المساءلة بشأن الأحداث المروعة التي وقعت في أعقاب الانتخابات*".

1-6- متفرقات

9 حزيران/يونيو – خلال مؤتمر إقليمي في أنجامينا، نظمته اليونيسيف وحكومة تشاد، وقعت ست من دول وسط أفريقيا (الكاميرون، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، النيجر، نيجيريا، السودان) إعلانا لإنهاء تجنيد الأطفال الجنود.

21 حزيران/يونيو – البروفيسور تيم ماكورماك، المستشار الخاص للمدعي العام في القانون الإنساني الدولي، سيعمل في مقر مكتب المدعي العام في لاهاي.

2- التحقيقات الأولية

إحصائيات الالتماسات المقدمة بموجب المادة 15 والأنشطة الأخرى المتصلة بالتحقيقات الأولية.

إن التحقيق الأولي، المرحلة الأولى لأنشطة مكتب المدعي العام، يحدد فيما إذا كان ينبغي فتح تحقيق أم لا. إنه المرحلة التي يقوم فيها مكتب المدعي العام أولاً بتقييم الولاية القضائية للمحكمة، والتأكد من أن الجرائم التي ارتُكبت أو يجري ارتكابها في حالة محددة تقع في نطاق الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. وإذا تم استيفاء الشروط، التأكد فيما إذا كانت السلطات ذات الاختصاص تجري تحقيقات ومحاكمات جادة في هذه الجرائم. وكخطوة

ثالثة، التأكد من عدم تعارض فتح التحقيق بواسطة المدعي العام مع مصالح العدالة. في خلال هذه المرحلة، تمشياً مع المادة 15، يقوم مكتب المدعي العام بتقييم كل المعلومات المتعلقة بالجرائم المزعومة بشكل استباقي من مصادر متعددة بما فيها "الإخطارات" الواردة من الأشخاص والأطراف المعنية. إن إطلاق تحقيق أولي لا يعني أنه سيتم فتح تحقيق.

2-1- أفغانستان

في عام 2007، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في أفغانستان. ويُحقق المكتب في مزاعم بارتكاب جميع الأطراف الفاعلة المعنية جرائم تدخل في نطاق ولاية المحكمة القضائية. وقد التقى مكتب المدعي العام، خارج أفغانستان، مسؤولين أفغان ومنظمات أفغانية. كما بعث مكتب المدعي العام بطلبات إلى الحكومة الأفغانية للحصول على معلومات، ولكن لم يتلق بَعد جواباً.

2-2- كولومبيا

في عام 2006، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في كولومبيا. ويحقق المكتب في جرائم مزعومة تدخل في نطاق ولاية المحكمة القضائية، وفي التحقيقات/الإجراءات القضائية التي أُجريت في كولومبيا بحق كل من الجُناة المزعومين الذين يتحملون المسؤولية الكُبرى، وقادة الميليشيات شبه العسكرية، والسياسيين، وقادة عناصر حرب العصابات، وعناصر الجيش. ويقوم المكتب كذلك بتحليل مزاعم تتعلق بوجود شبكات دولية تدعم الجماعات المسلحة التي ترتكب جرائم في كولومبيا.

9 حزيران/يونيو – سجل الاستطلاع السنوي للاتحاد الدولي لنقابات العمال ارتفاعاً في عدد النقابيين الذين قتلوا في عام 2009. وفي العام المنصرم قُتل 101 من النقابيين في جميع أنحاء العالم - أي بزيادة قدرها 30 % مقارنة بالعام السابق. و48 من هذه الجرائم ارتكبت في كولومبيا.

10 حزيران/يونيو – اقترح الرئيس اوريبي إنشاء تشريعات لحماية أفراد القوات المسلحة الكولومبية من الملاحقة القضائية المدنية، في أعقاب الحكم على العقيد المتقاعد ألفونسو بلازاس فيغا لدوره في الاختفاء القسري لـ 11 من المدنيين في حصار قصر العدل عام 1985.

2-3- جورجيا

في 14 آب/أغسطس 2008، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في جورجيا. وقد زار وزير العدل الجورجي مكتب المدعي العام. وأرسلت روسيا، الدولة غير الطرف في نظام روما الأساسي، 3817 وثيقة إلى مكتب المدعي العام. في 27 آب/أغسطس 2008، طلب المدعي العام معلومات من حكومتي روسيا وجورجيا. وقد رَدَّتْ كل من السلطات الروسية والجورجية. أجرى المكتب زيارة إلى جورجيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 وإلى روسيا في آذار/مارس 2010.

2-4- فلسطين

في 22 كانون الثاني/يناير 2009، أودعت السلطة الوطنية الفلسطينية إعلاناً لدى مسجلة المحكمة بموجب المادة 12(3) من نظام روما الأساسي التي تسمح للدول غير الأطراف في النظام بقبول الولاية القضائية للمحكمة. سيبحث مكتب المدعي العام بدقة المسائل المتعلقة بولايته القضائية: أولاً – فيما إذا كان إعلان قبول ممارسة المحكمة لولايتها القضائية يستوفي الشروط القانونية؛ وثانياً – فيما إذا ارتُكبت جرائم تدخل في نطاق ولاية المحكمة القضائية. وسينظر المكتب كذلك فيما إذا كانت هناك إجراءات قضائية وطنية تتعلق بالجرائم المزعومة. في 15-16 تشرين الأول/أكتوبر 2009، زار وفد من السلطة الوطنية الفلسطينية وممثلون عن جامعة الدول العربية المحكمة الجنائية الدولية لتقديم تقرير لدعم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على تفويض ولايتها القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. في 11 كانون الثاني/يناير، وجه مكتب المدعي العام رسالة تُلخص أنشطتها إلى الأمم المتحدة بناءً على طلبها؛ في سياق متابعة تقرير غولدستون. وفي 3 أيار/مايو، نشر مكتب المدعي العام "مُلخصاً للتقارير المتعلقة بمدى استيفاء الإعلان المقدم من قِبل السلطة الوطنية الفلسطينية للمتطلبات القانونية". ولم يتخذ مكتب المدعي العام بَعد أي قرار بشأن هذه المسألة.

2-5- كوت ديفوار

تتمتع المحكمة بولاية قضائية إزاء الحالة في كوت ديفوار بموجب الإعلان الذي قدمته حكومة كوت ديفوار في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2003، طبقاً لنص المادة 12(3) من النظام الأساسي للمحكمة. ويقبل الإعلان ولاية المحكمة القضائية ابتداءً من 19 أيلول/سبتمبر 2002. في الفترة 2002-2005، ارتُكبت على نطاق واسع معظم الجرائم الخطيرة، بما في ذلك العنف الجنسي المزعوم. في 17-18 تموز/يوليه، زار ممثلون رفيعو المستوى من مكتب المدعي العام أبيدجان.

2-6- غينيا

في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2009، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في الحالة في غينيا. بما أن غينيا دولة طرف في نظام روما الأساسي منذ 14 تموز/يوليه 2003، تمتلك المحكمة الجنائية الدولية على هذا النحو ولاية قضائية للنظر في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية التي ربما تكون قد ارتُكبت على أراضيها أو من جانب مواطنيها؛ بما في ذلك أعمال قتل المدنيين والعنف الجنسي. واتخذ المكتب علماً بالادعاءات الخطيرة المتعلقة بأحداث 28 أيلول/سبتمبر 2009 في وكناكري وفقاً للمادة 15 من النظام الأساسي للمحكمة. وفي 12-13-15 كانون الثاني/يناير 2010، عقد ممثلون رفيعو المستوى من مكتب المدعي العام مشاورات مع رئيس بوركينا فاسو كومباوري - وسيط مجموعة الاتصال حول غينيا - والرئيس السنغالي واد لضمان أنهما على علم تام بعمل المكتب الجاري. ومن 15 إلى 19 شباط/فبراير 2010، أوفد مكتب المدعي العام مهمّة رسمية إلى غينيا برئاسة نائبة المدعي العام فاتو بنسودا وذلك في إطار أنشطته التحقيقية الأولية. وفي الفترة من 19 إلى 21 أيار/مايو، اجتمع أعضاء

مهمّة مكتب المدعي العام الرسمية الثانية إلى غينيا **مع وزير العدل الغيني (العقيد لوحالامو) وقضاة غينيين. وقد أبدت السلطات الغينية تعاونها الكامل مع المحكمة.**

3- التعاون – حشد الجهود من أجل تنفيذ مذكرات الاعتقال

8 حزيران/يونيو – اعتمدت الدول الأطراف في المؤتمر الاستعراضي إعلاناً حول التعاون، الذي "*يشدد* على الدور الحاسم الذي يلعبه تنفيذ مذكرات القبض في التيقن من فعالية اختصاص المحكمة *ويشدد* كذلك على الالتزام الأساسي للدول الأطراف وغيرها من الدول بموجب الالتزام بالتعاون مع المحكمة من أجل مساعدة المحكمة في تنفيذ سريع لمذكرات الاعتقال المعلقة".

8 حزيران/يونيو – عقد المدعي العام مورينو اوكامبو مناقشات حول وسائل لتحسين دمج العدالة وجهود الوساطة مع خبراء في أمور الوساطة ومفاوضات السلام من الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني في نيويورك تحت رعاية مركز الحوار الإنساني. وسيتم عقد مشاورات مماثلة في الأشهر المقبلة.

10 حزيران/يونيو – أكد المدير العام للعلاقات الدولية والتعاون في وزارة خارجية أفريقيا الجنوبية، ايائدا نتسالوبا، أن الرئيس البشير لن يحضر حفل افتتاح كأس العالم.

10 حزيران/يونيو – صرحت الحائزة على جائزة نوبل البروفيسور وانغاري ماتاي في المؤتمر الاستعراضي "*دعمها للمحكمة الجنائية الدولية لا سيما في ضوء التصريحات التي تم الإدلاء بها بأن المحكمة الجنائية الدولية ليست صالحة بالنسبة لأفريقيا، وينبغي أن لا يدعمها الأفارقة لأنها تستهدف هذه القارة. إنني مدركة بأن غالبية الأفارقة العاديون يدعمون المحكمة الجنائية الدولية لأنهم ضحايا النزاع. وأولئك الذين قد لا يدعمون المحكمة الجنائية الدولية هم القادة الذين يرتكبون أعمال العنف ضد الإنسانية. (...) وليس أنه يتم استهداف أفريقيا. لا يوجد هناك داعي للقادة الأفارقة الصالحين بأن يخشوا المحكمة الجنائية الدولية. (...) لقد تم استخدام النساء ومعاقبتهم. إنهن المشردات في مخيمات اللاجئين واللواتي يفقدن أزواجهن وأطفالهن. ولكن، الأكثر من ذلك بكثير وأكبر جريمة ضدهن هي أن الاغتصاب يستخدم كسلاح حرب*".

4- الفعاليات القادمة

- 21-24 حزيران/يونيه – يُوفد مكتب المدعي العام مهمّة رسمية إلى جورجيا في إطار عمل تحقيقاته الأولية.
- 25 حزيران/يونيو - المدعي العام، ممثلاً للمحكمة الجنائية الدولية بصفتها الفائزة السابقة، يُسلم جائزة توماس بريمو فالينتي السابعة للكاتب الايطالي روبرتو سافيونو في مدريد.
- حزيران/يونيه - تموز/يوليو - زيارة يقوم بها وفد من السلطة الوطنية الفلسطينية إلى المحكمة الجنائية الدولية في سياق أنشطة مكتب المدعي العام في الفحص الأولي.

- 5 تموز/يوليو – بدء المحاكمة في قضية *المدعي العام ضد جان بيير بيمبا غومبو*.
- 8 تموز/يوليه – يتحدث المدعي العام عن "واقع تنفيذ العدالة" في ندوة حول منع الصراعات والتسوية والمصالحة، التي ستُنظمها جامعة جون هوبكنز، بولونيا.
- 12 تموز/يوليه – يُشارك المدعي العام في مناقشة الطلاب الدوليين في جامعة أمستردام.
- 14-16 تموز/يوليه – تُشارك نائبة المدعي العام في مؤتمر دولي حول 'أفريقيا ومستقبل العدالة الجنائية الدولية' في جامعة ويتواترسراند، جوهانسبرغ.

* تعكس هذه الوثيقة وجهات نظر مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على السيدة أوليفيا سواك غولدمان، مستشارة التعاون الدولي في مكتب المدعي العام، على البريد الإلكتروني: *Olivia.Swaak-Goldman@icc-cpi.int*